الاتحاد الأوروبي يهدد بفرض عقوبات جديدة على سوريا

50 ضربة جوية تستهدف أطراف دمشق

قصف كثيف وغارات على دمشق

قوات النظام السوري

عواصم - «وكالات»: نفذت طائرات حربية مجهولة أمس نحو 50 ضربة جوية في أطراف العاصمة السورية دمشق، حيث سقط عدد غير محدد من القتلى والمصابين، وفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان.

وأشار المرصد إلى أن أكبر عدد من الضربات الجوية وقع في حي جوبر والقابون في أطراف العاصمة الشرقية، بينما تستمر الاشتباكات بين القوات الحكومية السورية والفصائل المعارضة والإسلامية في محيط تلك الأحياء وأيضاً في منطقة بساتين برزة.

ومن ناحية أخرى، نفذت الطائرات الحربية 7 غارات جوية على أماكن مختلفة في الغوطة الشرقية، المعقل الرئيسي للمعارضة بضواحي دمشق، ومن الأماكن التي تم استهدافها في الغوطة الشرقية بلدات الزربقية والنشابية وحزرما وأيضا حمورية وسقبا.

وفي منتصف مارس الماضي، بدأ عدد من الجماعات المعارضة والإسلامية بينها هيئة تحرير الشام، حملة هجومية على تمركزات لقوات النظام في حي جوبر، وتقدمت الفصائل بالأيام الأولى حتى تمكنت القوات الحكومية من صد الهجوم.

من جانب آخر هدد الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية إضافية ضد الحكومة السورية، وذلك وفقاً لبيان نهائي بشأن سوريا في الاجتماع الذي عقده وزراء الخارجية لدول الاتحاد في لوكسمبورغ.

وجاء في البيان الختامي، بأن الاتحاد الأوروبي سيستمر في اتخاذ تدابير العقوبات الاقتصادية ضد سوريا، وأكد الوزراء بأن السلام في سوريا لن يتحقق بوجود الدولة الحالية.

يذكر بأنه، في أكتوبر الماضي، وجّه وزراء خارجية الدول الأوروبية إلى الحكومة السورية دعوة إلى وقف القتال والعمليات العسكرية لرفع الحصار عن بعض المناطق ولإيصال المساعدات الإنسانية لتلك المناطق، وفقا لوكالة «سبوتنيك» الروسية.

من جهة أخرى قال وزير الخارجية الفرنسي مارك جان إيرولت، أمس الإثنين، إن «فرنسا لا تزال ترفض بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في قيادة البلاد في المستقبل السوري».

وأشار إيرولت إلى أن قرار مجلس الأمن رقم 2254 لا يشترط رحيل الأسد لبدء المفاوضات بشأن نقل السلطة، وفقا لما ذكرته وكالة «سبوتنيك» الروسية.

وأوضح إيرولت قبيل اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، أن البعض وضع شرطا مسبقا بترك الأسد للسلطة لبدء مفاوضات انتقال السلطة، لكن هذا الأمر لم يحدث في القرار رقم 2254، الذي اعتمد في ديسمبر 2015 من مجلس الأمن الدولي.

وأضاف الوزير الفرنسي انه «في نهاية هذه العملية ستطرح مسالة بناء سوريا المستقبل، سوريا المتصالحة التي ستعيد بناء نفسها وستتيح للاجئين العودة»، وتابع أن «فرنسا لا يمكن أن تتصور للحظة أن سوريا سيديرها بشار الأسد، متهما الرئيس السوري بقتل مئات الآلاف واعتقال وتعذيب آخرين وتدمير البلاد».

من جهة أخرى أعرب وزير الخارجية الألماني زيغمار غابريل، عن اعتقاده بأن المساعي الرامية للتوصل إلى حل سياسي في النزاع السوري لا ينبغي أن تؤدي إلى إفلات الرئيس السوري بشار الأسد من العقاب.

وحذر غابريل في مستهل اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ أمس الإثنين، من «أن يركز الجميع فقط على مكافحة الإرهاب وتنظيم داعش»، وأضاف: «ما لا ينبغي أن يحدث هو بقاء ديكتاتور، ارتكب جرائم بقزعة في المنطقة، في مأمن على الدوام»، مشيراً إلى أنه لا ينبغي نسيان جرائم الأسد دون اكتراث بسبب مكافحة الإرهاب.

وفي الوقت نفسه، ذكر غابريل أنه «يتعين على السوريين في النهاية تقرير من سيكون الرئيس والحكومة»، مضيفا أنه ليس من المجدي التطرق إلى مسالة بقاء الأسد في السلطة في البداية، «لأن ذلك لن يقود إلا إلى تعقيد كل شيء».

وأكد غابريل ضرورة إدخال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى المواطنين في سوريا.

تجدر الإشارة إلى أن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يناقشون اليوم على وجه الخصوص النهج المستقبلي في التعامل مع الحرب في سوريا.

من ناحية أخرى كشف القيادي البارز بالمعارضة السورية محمد صبرا، الأحد، أن المعارضة تبذل مساع حثيثة مع المسؤولين في قطر، من أجل إلغاء الاتفاق الذي تم التوصل إليه برعاية قطرية إيرانية بين فصائل في المعارضة المسلحة وقوات الحكومة السورية والموالين لها، لإخلاء متبادل لأربع بلدات سورية.

وزير الخارجية الفرنسي: لا نزال نرفض بقاء الأسد في المستقبل السوري

المعارضة تحاول إلغاء اتفاق تهجير أهالي مضايا والزبداني

النظام السوري يسيطر على بلدة معردس في ريف حماة الشمالي

وقال كبير المفاوضين في وفد الهيئة العليا لمفاوضات جنيف محمد صبرا: «هناك محاولات كثيرة مع المسؤولين في قطر لإلغاء الاتفاق مع إيران وليس فقط تأجيله، فهذا الاتفاق يمثل جريمة بحد ذاته».

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان أفاد بأن قوات موالية للحكومة وفصائل معارضة اتفقت على إخلاء متبادل لأربع بلدات محاصرة منذ أكثر من عامين في ريف دمشق ومحافظة إدلب، ويتيح الاتفاق لسكان الزبداني ومضايا المحاصرتين من القوات الحكومية في ريف دمشق الخروج منهما مقابل إجلاء سكان الفوعة وكفريا الموالين للحكومة والمحاصرتين من فصائل معارضة في محافظة إدلب، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ الاتفاق غدا الثلاثاء.

ونفى صبرا بشدة ما يتردد بأن إعلان الهيئة العليا للمفاوضات استنكارها للاتفاق، لم يأت إلا بعد أن نشر المرصد تفاصيله وما استتبعه من حالة من الاستياء والسخط، وقال: «علمنا به منذ أيام، وعلى الفور قمنا بمناقشته في جلسة بالأمم المتحدة مع المبعوث الأممي إلى سورية ستفان دي ميستورا، وطالبنا الأخير أن يصدر بيان إدانة لمثل هذه النوعية من الاتفاقيات، وطالبناه أيضا برفع الأمر للأمين العام للأمم المتحدة، علمنا بالاتفاق ورفضناه قبل أن ينشر المرصد أي شيء حوله».

وبرر صبرا عدم قيام المعارضة عن طريق وفدها بجنيف مؤخرا بكشف الاتفاق ومضمونه وإعلان موقفها الرافض له عبر وسائل الإعلام بـ«الرغبة في مناقشة الأمر عبر القنوات الرسمية»، وقال: «لا يهمنا إثارة الموضوع بوسائل الإعلام، وإنما يهمنا الوصول إلى نتائج سياسية ملموسة من خلال القنوات الرسمية».

ونفى صبرا ما تردد عن مواجهة المندوب القطري في مفاوضات جنيف لبعض قيادات المعارضة التي أعلنت رفضها للاتفاق، وحديثه عن أن رئيس الهيئة رياض حجاب كان حاضرا ومباركا للاتفاق، وأكد أن حجاب أصدر بيانا رسميا أعلن فيه بوضوح أنه لم يكن على علم بأمر هذا الاتفاق.

ورداً على تساؤل لماذا لم تتوجه المعارضة باللوم لدولة قطر لرعايتها للاتفاق رغم العلاقات القوية بين الجانبين، قال: «تحدثنا بالفعل مع السفير القطري في جنيف حول هذا الموضوع، ولكنه لم يكن على علم بتفاصيل هذا الاتفاق، وأبلغنا بأنه سيطلب من الخارجية القطرية توضيح تفاصيل الاتفاق له، الرد هذا الموضوع مع بعثة قطر في جنيف، ولكن لم يكن لديها علم بتفاصيله».

وأضاف: «لا أعرف أحدث تطورات الاتصالات التي تجريها جهات في المعارضة مع قطر، وكل ما يهمنا هو منع التهجير وعمليات نقل السكان لأنها جريمة ضد الإنسانية».

وحول ما إذا كان الاتفاق يتضمن بنودا تتعلق بـ«تقاسم نفوذ» من نوع ما بين دول في المنطقة، قال: «للأسف، كما قلت فإننا لا نعلم تفاصيل الاتفاق، وبغض النظر عن وجود مثل هذه البنود، فإن الاتفاق كاملا مدان ومرفوض من جانبنا».

وعما إذا كان تنفيذ هذا الاتفاق سيؤدي إلى تطور غير واضح العواقب بين المعارضة وقطر، قال: «ما زلنا ننتظر توضيحات رسمية من الحكومة القطرية، وأظن أنه خلال الساعات والأيام القادمة ستكون هناك مجموعة من الاتصالات تجريها المعارضة السورية بكل أطيافها مع دولة قطر بخصوص هذا الموضوع».

ورفض المعارض السوري النظر بتشاؤمية إلى مستقبل العملية السياسية التفاوضية خاصة بعد أن حسمت واشنطن موقفها وأعلنت على لسان أكثر من مسؤول أن أولوياتها هي القضاء على داعش لا رحيل الرئيس بشار الأسد، وقال: «ما سمعناه من المبعوث الأمريكي مايك رانتي خلال اجتماعه بنا في جنيف هو أن تحديد واشنطن أولويات سياساتها الخارجية لا يعني أي تغير جوهري في مواقفها تجاه ما يحدث بسوريا، ومن المؤكد أن حديث المندوب الأمريكي كان مبنيا على اتصالاته مع إدارة بلاده».

وأضاف: «الشعب السوري قال كلمته منذ عام 2011 فيما يتعلق برفض وجود الأسد، وهذه المسالة لا تراجع عنها، أما قضية محاربة الإرهاب فهي ضرورة لابد أن تتعاون فيها كل دول العالم، ولا يمكن ربط الإرهاب بعملية تفاوضية سياسية تهدف لتحقيق تطلعات الشعب السوري ...الأمران منفصلان تماما».

وأكد: «ما زلنا نقول إن الشرط الأساسي والضروري لمحاربة الإرهاب هو تحقيق تطلعات الشعب السوري وإزالة كل ذرائع الإرهابيين، وإزاحة نظام بشار الأسد».

على صعيد آخر، نفى صبرا بشدة وجود أي تنسيق ميداني أو عسكري يكون تم بين فصائل الجيش الحر مع هيئة تحرير الشام وتحديدا جبهة فتح الشام (النصرة سابقا) بالهجوم على العاصمة السورية في مارس الماضي، وشدد على أن الأخيرة تحاول دائما اختطاف والتشويش على أية معركة تخوضها فصائل الجيش الحر.

ورد صبرا بهدوء على سخرية رئيس وفد الحكومة السورية لمفاوضات جنيف بشار الجعفري مؤخرا من المعارضة، وقال: «لقد اعتدنا على هذه الاتهامات منذ عام 2014، وتحديدا منذ بداية مسار الحل السياسي في ذلك العام، وليس مستغربا على نظام ارتكب كل هذه الجرائم ودمر وحدة أراضي بلاده أن يكون هذا نسق تفكيره وحديثه».

من جانب آخر استعادت القوات الحكومية السورية والمسلحون الموالون لها أمس الإثنين، بلدة معردس في ريف حماة الشمالي وسط سوريا.

وقال مصدر عسكري سوري إن «الجيش السوري والقوات الرديفة استعادت السيطرة بشكل كامل اليوم على مدينة معردس في ريف حماة الشمالي، وتجري عملية تمشيط للمزارع المحيطة بالبلدة».

وأكد المصدر العسكري أن «الجيش العربي السوري والقوات الرديفة، سيطرت على جسر بلدة معردس على الطريق الواصل بين بلدتي معردس وصوران شمال حماة، وسط اشتباكات عنيفة مع مسلحي المعارضة»، وأضاف أن «عشرات القتلى والجرحى من المقاتلين سقطوا خلال القصف الجوي والمدفعي على مواقعهم داخل بلدة معردس وفي محيطها».

وكانت القوات السورية والقوات الموالية لها، بدأت عملية اقتحام بلدة معردس التي سيطرت عليها فصائل المعارضة في العشرين من مارس الماضي، واستعادت القوات الحكومية خلال الأيام الماضية عشرات القرى والبلدات التي سيطرت عليها فصائل المعارضة.

وتقول مصادر في المعارضة السورية، إن سبب تقدم القوات الحكومية هو أنها مدعومة من الطيران الروسي ومسلحين من إيران والعراق وحزب الله اللبناني، كما تتهم المعارضة القوات الحكومية باستخدام السلاح الكيماوي لإجبار فصائل المعارضة عن التراجع عن المواقع التي سيطرت عليها.

من جهة أخرى نفذت طائرات حربية ومروحية تابعة للنظام السوري ضربات للكلفة، مساء الأحد، على مناطق في بلدات اللطامنة وصوران وطيبة الإمام وكفرزيتا بريف حماة الشمالي، ومعلومات عن خسائر بشرية، بينما تواصل قوات النظام قصفها البري المكثف على محور حلفايا بريف حماة الشمالي.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الإثنين، أن «طائرات حربية لقوات النظام نفذت 3 غارات على أماكن في مدينة معرة النعمان، حيث استهدفت منطقة مشفى المعرة المركزي، ما أسفر عن جرحى ومعلومات مؤكدة عن خروج المشفى عن الخدمة».

وأضاف أن «الطيران الحربي قصف أماكن في أطراف قرية بسنقول وأماكن أخرى في قرية وطلبة بريف جسر الشغور الشرقي، وأنباء عن سقوط جرحى».

الحريري: الحل بسوريا هو التخلص من «داعش» والأسد

سعد الحريري

بيروت - «وكالات»: دعا رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه النازحين السوريين في لبنان، لأنه «لم يعد باستطاعة الدولة اللبنانية تحمل أعباء مليون ونصف مليون نازح سوري».

ودعا الحريري في مقابلة مع قناة «فرانس 24» الفرنسية قبل سفره للمشاركة في مؤتمر بروكسل للنازحين «المجتمع الدولي إلى الاستثمار في لبنان بمبلغ يتراوح بين 10 و12 بليون دولار على مدى 7 سنوات ليتمكن من تحمل أعباء النزوح السوري، وتأمين متطلبات النهوض الاقتصادي»، وفقا لما ذكرته صحيفة «الحياة» اللندنية أمس الإثنين.

وقال: «نحن استقبلنا اللاجئين السوريين بسبب الحرب، وكان من الواجب علينا استقبالهم، ولكن من واجب المجتمع الدولي في المقابل أن يتحمل مسؤولياته تجاه النازحين السوريين في لبنان، إضافة الى نصف مليون لاجئ فلسطيني، الوضع بات ضاغطاً جداً، وإن لم يستثمر المجتمع الدولي في لبنان، فإننا سنكون مجبرين على اتخاذ خطوات لكي يوجد هؤلاء النازحون أماكن غير لبنان».

ولفت الحريري إلى أنه «لا فرق بين الكلام الأوروبي والأمريكي حول تقرير الشعب السوري مصير بشار الأسد، اعتقد أن هناك بعض القوى التي تريد بقاءه، ولكن الحل هو التخلص من داعش ومن بشار الأسد».

ورأى أن «ما يقوم به حزب الله في سوريا يؤثر في الوضع الأمني في لبنان وهو يقول لا، هذا اختلاف سياسي نتحاور حوله، ولكن ما يهمنا مصلحة لبنان العليا وأن يبقى الاستقرار».

وعما إذا كان يتخوف من أن يقود «حزب الله» لبنان إلى حرب مع إسرائيل، أجاب: «أنا أظن أن إسرائيل هي التي تريد القيام بحرب وليس الحزب، انظر إلى الخروقات الإسرائيلية اليومية للبنان».

مصر تتابع احتجاز 6 صيادين من مواطنيها في السعودية

السيسي: لا يوجد في مصر مكتب إرشاد أو أي فصيل يطلق على نفسه لقب «جماعة»

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي

واشنطن - القاهرة - «وكالات»: أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن المواجهة مع جماعات وتنظيمات التطرف انطلقت فعليا منذ 3 يوليو في العام 2013، وأن «مصر اختارت مواجهة هذه التنظيمات ولا رجعة في هذا القرار، ولن تسمح لها بالعودة مطلقا».

وقال السيسي خلال لقائه مع أعضاء الجالية المصرية مساء أمس، في مقر إقامته في واشنطن والذي حصل 24 على تفاصيله، إنه لا يوجد مكتب إرشاد في مصر أو أي فصيل يطلق على نفسه جماعة أو تنظيم، وأن الإخوان حاولوا التغلغل داخل مفاصل الدولة، وجاءتهم الفرصة في 2011 باعتبارهم التنظيم الجاهز بعد إضعاف الدولة، وهذا لن يتكرر مع وعي الشعب المصري.

وأشار الرئيس المصري، أنه لا توجد جهة ساعدت أو عاونت فصيلا للوصول إلى الحكم بعد 2011، وإنما كانت الظروف مهيئة لوصول الجماعات المتطرفة المنظمة.

ونبه الرئيس السيسي ممثلي الجالية المصرية، إلى أنهم «جسر التواصل بين مصر والعالم الخارجي»، ووجه حديثه لهم، بقوله: «نحن محتاجينكم لأنكم أهلنا، عشان نتظلوا عنّا الحقيقة، لأن كثير من الكلام الذي يقال عن مصر ليس حقيقيا، عليكم أن توضحوا للجميع حقيقة ما يحدث في مصر من تطورات وجهد يبذل»، مضيفا: «نحن نبني مصر الجديدة».

وشدد السيسي على أنه خلال الفترة القريبة القادمة سيكون للشباب بمصر دور مؤثر للغاية، وأن دورهم الفعال سيبدأ خلال الفترة القادمة.

وأوضح السيسي أن «العلاقات المصرية الأمريكية تبني من جديد، وهو شيء هام جدا خلال ذلك التوقيت، حيث سيكون له مردود استراتيجي واقتصادي كبير».

كما أكد السيسي حرص الدولة على تحقيق المساواة الكاملة بين جميع مواطنيها وعدم التمييز على أساس ديني أو غيره، مؤكدا أنه لا فرق بين مواطن مسلم أو مسيحي، حيث أن الجميع لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات في إطار التزام الدولة بإعلاء مبادئ المواطنة والتعايش المشترك.

من جانب آخر قال مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون القنصلية والمصريين في الخارج السفير خالد رزق، إن القنصلية العامة المصرية في جدة تواصلت مع 6 صيادين مصريين على خلاف مع كفيل سعودي في محافظة الليث على بعد نحو 150 كلم من مدينة جدة، كما قامت القنصلية المصرية بإيفاد المستشار العمالي والسكرتير القانوني بها إلى محل إقامة الصيادين للوقوف على حالتهم وتقديم كافة أوجه الدعم القانوني والقنصلي لهم.

وأضاف مساعد وزير الخارجية في بيان له، أنه تبين وجود خلاف بين الصيادين والكفيل نتيجة عدم صرف رواتبهم منذ عدة أشهر، فضلاً عن توقف الصيادين عن العمل منذ 10 أيام، موضحا قيام وفد القنصلية بمقابلة وكيل الكفيل للعمل على تسوية الخلاف وتوفير مكان إقامة وسبل معيشة كريمة للصيادين، فضلا عن التواصل مع الكفيل السعودي شخصيا لتسوية الخلاف المادي بين الطرفين، مؤكدا عزم القنصلية استمرار مساعيها لحل الخلاف بما يحفظ حقوق الصيادين.